جمهورية مصر العربية الجهاز
المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

جداول العرض والاستخدام لعـام ٢٠١٦/٢٠١٧ في إطار نظام الحسابات القومية

عند إعادة نشر أو اقتباس
أي مادة من هذا الإصدار يرجى الإشارة إلى المصدر وهو
الجهـاز المركزي للتعبئـة العـامة والإحصـاء

مرجع رقم ٧١ - ٢٢٤٠١ - ٢٠١٩ إصدار ديسمبر ٢٠١٩

تـقـديـم

يسـر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء أن يقدم جداول العرض والاسـتخدام عن عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وفق المنهجيات والأسس الموصي بها في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ٢٠٠٨ والتي اعتمد في تركيبها علي البيانات التفصيلية للإحصـاءات الاقتصـادية التي أجراها الجهاز بالإضـافة إلى إحصـاءات وبيانات المصـادر الأخرى المعنية كما تم تركيب هذه الجداول لجميع القطاعات التنظيمية التي أوصـي بها النظام على مسـتوي الاقتصـاد الكلي بما في ذلك قطاع بقية العالم.

ورغبة في توفير قاعدة بيانات اقتصادية كلية صالحة لتحليل وتقييم أداء الاقتصاد القومي يقدم الجهاز هذه الجداول لخدمة أغراض التحليل الاقتصادي الكلي وترشيد عملية رسم السياسات الاقتصـادية واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسارات الاقتصـادية ويسر الجهاز تلقي المقترحات والتعليقات من المهتمين بالدراسـات الاقتصـادية والمالية التي تسـهم في تطوير العمل وتحسين نوعية البيانات مستقبلا.

والله ولى التوفيق،

لـواء/ خيرت محمد بركات

رئيـس الجـهاز المركـزي للتعبئـة العامة والإحصـاء

الفهرس

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
	منهجية الإحصائية The methodology	١
	المؤشرات العامة General indicators	١٥
	جداول النشرة: Bulletin tables	
	أ - الجداول الإجمالية A- Aggregates tables	
١	مساهمة القطاعات التنظيمية في القيمة المضافة Contribution of organizational sectors in value added	١٨
٢	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة Contribution of economic activities in value added	١٩
٣	جدول العرض التجميعي وفق القطاعات التنظيمية Aggregated supply table according to organizational sectors	٢٠
٤	جدول الاستخدام التجميعي وفق القطاعات التنظيمية Aggregated use table according to organizational sectors	٢١
٥	جدول الميزان السلعى Commodity balance table	٢٢
٦	جدول العرض التجميعي وفق الفئات الجدولية للأنشطة الاقتصادية Aggregated supply table according to economic activities	٢٣
٧	جدول الاستخدام التجميعي وفق الفئات الجدولية للأنشطة الاقتصادية Aggregated use table according to economic activities	٢٤
	ب - الجداول التفصيلية B- Detailed tables	
٨	جدول العرض Supply table	٢٧
٩	جدول الاستخدام Use table	٢٩

المنهجية الإحصائية

أولاً: ماهية جداول العرض والاستخدام:

تمثل جداول العرض والاستخدام إطاراً كاملاً للموارد والاستخدامات ضمن إطار نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، حيث يوضح جدول العرض المصادر الخاصة بعرض المنتجات في الاقتصاد القومي (محلية أو مستوردة).كما يوضح جدول الاستخدام الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد من المنتجات، وكذلك الدخول الأولية المتولدة عن العملية الإنتاجية، حيث يمكن من خلاله حساب قيمة الناتج المحلى الإجمالي.

ثانياً: أهمية جداول العرض والاستخدام:

١- تمثل جداول العرض والاستخدام إطاراً منهجياً لإعداد تقديرات الحسابات القومية وفق مناهج التقدير الثلاثة (الإنتاج، الدخل، الإنفاق)، مع افتراض تحقق توازن الموارد والاستخدامات.

٢- تعتبر إطاراً أساسياً لإعادة تقييم البيانات، ولعمليات التقدير المستمر للمصادر غير المغطاة إحصائياً، نظراً لاعتمادها على بيانات تفصيلية حول إنتاج واستخدام السلع والخدمات المنتجة في المجتمع، كما تعكس مدى شمول الأطر الإحصائية وأوجه النقص والقصور بها، ومدى الاتساق فيما بين الإحصاءات المختلفة.

٣- يمكن الاستعانة بجداول العرض والاستخدام كأساس للتقديرات الربع سنوية التي تعتمد على إحصاءات سريعة وقصيرة الأجل.

٤- تعتبر جداول العرض والاستخدام نقطة الانطلاق الأساسية في بناء جداول المدخلات والمخرجات، ومن ثم مصفوفة المعاملات الفنية.

٥- تساعد في اشتقاق الأوزان الترجيحية لتركيب الأرقام القياسية.

٦- تعتبر جداول العرض والاستخدام أحد المكونات الرئيسة في تركيب مصفوفة الحسابات الاجتماعية لما توفره من تفاصيل لحساب المنتجات والأنشطة وعوامل الإنتاج.

ثالثاً: هيكل جداول العرض والاستخدام:

تتناول هذه الجداول عرض واستخدام السلع والخدمات وفقاً للأنشطة التي قامت بإنتاج أو استهلاك هذه السلع والخدمات، حيث تصنف الأنشطة حسب دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) ISIC4 ودليل التصنيف الوظيفي للحكومة COFOG ضمن قطاعاتها التنظيمية الرئيسية التي تتمثل في:

١- قطاع المشروعات غير المالية.
٢- قطاع المشروعات المالية.
٣- قطاع الحكومة العامة.
٤- قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

٥- قطاع الأسر المعيشية.

حيث تقوم الأنشطة الاقتصادية في القطاعين الأول والثاني بإنتاج السلع والخدمات بغرض البيع في السوق، ومن ثم فإن لها سعر سوق أو سعر معادل في السوق) يشمل أيضاً المنتجون لأغراض الاستخدام الذاتي) . أما القطاعان الثالث والرابع فهما يمثلان منتجي الخدمات الحكومية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، وهذه الخدمات ليس لها سعر سوق أو سعر معادل في السوق غالباً. ويوضح القطاع الأخير الخدمات التي تقدم فيما بين الأسر بأجر.

يبين جدول العرض كلاً من قيمة المنتجات المتنوعة المنتجة في كل صناعة مقيمة بالأسعار الأساسية (الأسعار الأساسية لا تتضمن هوامش النقل والتجارة وصافي الضرائب على المنتجات) ، وكذلك جملة المعروض من كل منتج مقيماً بكل من الأسعار الأساسية وأسعار المشترين) السعر الذي يدفعه المشترى، أي بعد إضافة الهوامش وصافي الضرائب على الإنتاج والمنتجات) . ويعرض جدول الاستخدام تكلفة الإنتاج في كل صناعة) استخدامات كل منتج مقيمة بسعر الشراء) .

ويفترض أن عرض كل منتج يجب أن يعادل استخدامات هذا المنتج عندما يقاس كل منهما بنفس السعر. وكذلك قيمة منتج أي صناعة يجب أن تكون مساوية لتكلفة إنتاجه، بما في ذلك المدخلات الأولية. وتستند فكرة تحقق التوازن بين جدولي العرض والاستخدام على هذين الافتراضين.

رابعاً: التوازن بين القيمة المضافة والطلب النهائي في جدول الاستخدام:

تعتبر جداول العرض والاستخدام ذات فائدة كبيرة ليس فقط لإمكانية اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات المتماثلة التي تستخدم للأغراض التحليلية، ولكن أيضاً لإمكانية تجميع القيمة المضافة وفقاً للأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية، واحتساب الطلب النهائي وفقاً لنوع المنتج. وكذلك تحقق هذه الجداول الربط بين القيمة المضافة والطلب النهائي، وذلك على أساس أن الناتج المحلى الإجمالي يجب أن يعادل الطلب النهائي. وفى هذا الإطار يتحقق التكامل بين المناهج الثلاثة لقياس الناتج المحلى: نهج الإنتاج ونهج الدخل ونهج الإنفاق، وذلك على النحو التالي:

١- نهج الإنتاج:

حيث يمكن الحصول على الناتج المحلى الإجمالي بطرح الاستهلاك الوسيط من الإنتاج لجميع الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد القومي، مضافاً إليه الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات.

الناتج المحلى الإجمالي = الإنتاج بالأسعار الأساسية

– الاستهلاك الوسيط بسعر المشترى

+ الضرائب على المنتجات

– الإعانات على المنتجات

٢- نهج الدخل:

حيث يقاس الناتج المحلى الإجمالي كمجموع مكونات القيمة المضافة المتولدة بواسطة المنتجين أو الصناعات، وتحسب كالتالي:

الناتج المحلى الإجمالي = تعويضات العاملين

+ الضرائب على الإنتاج

– الإعانات على الإنتاج

+ الدخل المختلط

+ فائض التشغيل الإجمالي

+ الضرائب على المنتجات

– الإعانات على المنتجات

٣- نهج الإنفاق:

هذا النهج يحسب الناتج المحلى الإجمالي عن طريق جمع مكونات الطلب النهائي كالتالي:

الناتج المحلى الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات

+ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات

+ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي

+ التكوين الرأسمالي الثابت

+ التغير في المخزون

+ الصادرات من السلع والخدمات

– الواردات من السلع والخدمات

خامساً: التعاريف والمفاهيم المستخدمة:

تم تركيب جداول العرض والاستخدام طبقاً لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ٢٠٠٨ وأهم التعاريف التي استخدمت في إطار هذا النظام هي كالتالي:

١- الإقامة: تعتبر الوحدة المؤسسية أو العائلة مقيمة في بلد ما عندما يكون لها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد، بمعنى وجود موقع لها في داخل الإقليم تمارس فيه أنشطة اقتصادية وتدخل في معاملات وتستمر في ذلك لمدة عام أو أكثر. فالإقامة لا تقوم على أساس الجنسية أو أي معايير قانونية. وعلى ذلك يعتبر أفراد العائلات المقيمة مقيمون، حتى وإن عبروا الحدود للعمل أو غيره لفترات قصيرة من الزمن) أقل من عام) .

أما إذا عملوا أو أقاموا في الخارج لفترات طويلة (عام أو أكثر) وأصبح لهم مركز مصلحة اقتصادية في الخارج فإنهم يصبحون غير مقيمين. وتعتبر الهيئات التي لا تهدف إلى الربح مقيمة في البلد الذي تأسست وسجلت فيه قانونياً.

٢- قطاع المشروعات غير المالية: ويشمل المؤسسات التي يتركز نشاطها الرئيسي في إنتاج السلع أو الخدمات السوقية عدا الخدمات المالية.

٣- قطاع المشروعات المالية: ويشمل المؤسسات التي يتركز نشاطها الرئيسي في الوساطة المالية أو تمارس أنشطة مالية مساعدة تتصل اتصالاً وثيقاً بالوساطة المالية، كما يتضمن الهيئات التي لا تهدف إلى الربح والتي تنتج إنتاجاً سوقياً ذا طبيعة مالية. وعلى هذا فإن هذا القطاع يضم: البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، والبورصات والسمسرة والصرافة، وما شابه.

٤- قطاع الحكومة العامة: يتكون من وحدات الحكومة المركزية والحكومة المحلية، كما يشمل صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوحدات الحكومة. وكذلك الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتنتج إنتاجاً غير سوقي، وتتبع وتمول من الوحدات الحكومية أو صناديق الضمان الاجتماعي. وتقوم الوحدات الحكومية بتقديم خدمات غير سوقية بصفة أساسية، وقد تقوم بتوفير سلع للاستهلاك الفردي والجماعي، كما تعيد توزيع الدخل والثروة.

٥- قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: وهي كيانات قانونية واجتماعية تعمل بصورة رئيسية في إنتاج السلع والخدمات غير السوقية من أجل الأسر المعيشية) مجاناً أو مقابل رسم معين ولكن ليس بغرض الربح) . وتتكون الموارد الرئيسية لتلك المؤسسات من تبرعات الأسر المعيشية أو اشتراكات تلك الأسر. وهي تنتج خدمات تعتبر استهلاكاً يخص الأفراد، ولا تنتج خدمات جماعية. ويمكن تمييز نوعين من هذه المؤسسات: النوع الأول يتألف من المؤسسات التي تنشئها اتحادات أشخاص لتوفير سلع أو خدمات لفائدة الأعضاء أنفسهم بالدرجة الأولى، وتقدم الخدمات عادة مجاناً، وتمول من اشتراكات ورسوم عضوية منتظمة، مثل الجمعيات المهنية والأحزاب ... الخ. والنوع الثاني يتألف من الهيئات والجمعيات الخيرية ووكالات الغوث والمعونة التي تنشأ لأغراض خيرية، ويأتي معظم موارد هذه المؤسسات من التبرعات والمعونات النقدية والعينية.

٦- قطاع الأسر المعيشية: وتعرف الأسرة المعيشية بأنها فرد أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في السكن، ويجمعون بعض أو كل دخلهم وثرواتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية يتألف معظمها من الإسكان والغذاء. وغالباً ما تكون الأسرة المعيشية مطابقة للأسرة الزوجية (العائلة)، ولكن لا يقتضى بالضرورة أن ينتمي أفراد الأسرة المعيشية إلى نفس العائلة مادام هناك شيء من الاشتراك في الموارد والاستهلاك. ولا يشكل الخدم أو المستخدمون المنزليون المأجورون الذين يعيشون مع رب العمل في مسكن واحد جزءاً من أسرة رب العمل المعيشية حتى وإن قدم لهم المسكن والطعام كأجر عيني. ويتم الإنتاج في الأسر المعيشية في إطار مشاريع يملكها ويسيطر عليها أفراد الأسرة المعيشية مباشرة إما بصورة فردية أو في شراكة مع آخرين وينظر إليها باعتبارها مشاريع غير منظمة.

٧- قطاع العالم الخارجي (قطاع بقية العالم): يتألف هذا القطاع من جميع الوحدات المؤسسية غير المقيمة التي تدخل في معاملات مع الوحدات المقيمة، أو التي تكون لها علاقات اقتصادية أخرى مع الوحدات المقيمة. ويشمل قطاع بقية العالم تلك الوحدات التنظيمية (المؤسسية) غير المقيمة الموجودة مادياً داخل حدود الدولة الجغرافية مثل (السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية ...الخ)، إضافة إلى الوحدات غير المقيمة الموجودة خارج الحدود الجغرافية للدولة.

٨- المنتجات السوقية: مخرجات (سلع أو خدمات) تباع بأسعار اقتصادية أو يتم التصرف بها بطريقة أخرى في السوق، أو يعتزم بيعها أو التصرف فيها في السوق. ويكون السعر اقتصادياً إذا كان له تأثير كبير على الكميات التي يكون المنتجون مستعدين لعرضها وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها (كميات العرض والطلب للمنتج).

٩- المنتجون السوقيون: منتجون يبيعون معظم أو كل إنتاجهم بأسعار اقتصادية، أي بأسعار لها أثر هام على الكميات التي يستعد المنتجون لبيعها والكميات التي يرغب المشترون في شرائها.

١٠- المنتجون غير السوقيين: هم المنتجون الذين يقدمون معظم إنتاجهم إلى الآخرين مجاناً أو بأسعار غير اقتصادية (أسعار رمزية).

١١- الأسعار السوقية: النقود التي يكون المشترى راغباً في دفعها مقابل حيازة سلعة أو خدمة يكون البائع راغباً في بيعها.

وهي الأسعار الفعلية التي يتفق عليها المتعاملون في السوق.

١٢- أسعار السوق المعادلة: مقاييس تقريبية أو طرق بديلة للأسعار السوقية تستخدم في الحالات التي لا يوجد فيها أسعار سوق فعلية لسلعة أو خدمة، ومن ثم يتم تقدير سعر مكافئ وذلك بالمقارنة بسعر معروف في السوق وموجود في ظروف يمكن اعتبارها مماثلة.

١٣- سعر المشترى: المبلغ المدفوع من قبل المشترى، ويشمل هذا السعر صافي الضرائب والإعانات مضافاً إليه هوامش النقل والتجارة.

١٤- السعر الأساسي: السعر قبل إضافة الضرائب وخصم الإعانات، ودون إضافة هوامش النقل والتجارة على المنتج.

١٥- هامش النقل: تكلفة النقل التي يدفعها المشترى بصورة مستقلة ليتسلم سلعة ما في الوقت والمكان المحدّدين.

١٦- هامش التجارة: هو الفرق بين سعر البيع وتكلفة شراء السلعة المباعة من جديد في الوقت الذي بيعت أو استخدمت فيه.

١٧- الضرائب على الإنتاج: تتكون من الضرائب مستحقة الدفع على السلع والخدمات عند إنتاجها أو تسليمها أو بيعها أو تحويلها، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج التي تشمل أساساً الضرائب على ملكية أو استخدام

الأرض أو المباني أو الأصول الأخرى المستخدمة في الإنتاج، أو الضرائب على العمالة أو تعويضات العاملين المدفوعة.

١٨- الضرائب على المنتجات: تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك الخاص أو لتكوين رأس المال الخاص، مثل الضريبة العامة على المبيعات، ورسوم الاستهلاك، والضرائب على خدمات معينة ... إلخ.

١٩- الرسوم الجمركية: تشمل الضرائب على السلع والخدمات المستحقة الدفع في اللحظة التي تعبر فيها الحدود الجمركية للإقليم الاقتصادي للدولة، أو عندما تسلم السلع بواسطة منتج غير مقيم إلى وحدة مؤسسية مقيمة.

٢٠- الإعانات: مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة إلى المشاريع على أساس مستوى نشاطها الإنتاجي أو على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تستوردها، وتهدف دائماً إلى التأثير على مستوى الأسعار أو تغطية خسائر ناتجة من سياسة الدولة في هيكل الأسعار.

٢١- الاستهلاك الوسيط: السلع والخدمات المستخدمة كمدخلات في العملية الإنتاجية (مستلزمات الإنتاج).

٢٢- القيمة المضافة بالأسعار الأساسية: قيمة الإنتاج بالأسعار الأساسية مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) بأسعار المشترى.

٢٣- الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية التي تحققها جميع الوحدات المنتجة المقيمة، مضافاً إليها الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات.

٢٤- الإهلاك: هو النقص السنوي في قيمة الأصول الثابتة نتيجة مشاركتها في العملية الإنتاجية طوال عمرها الإنتاجي. وتتمثل الأصول الثابتة القابلة للإهلاك في المباني وجميع أنواع الآلات والمعدات وكذلك الأثاث والتركيبات والسيارات، بينما لا تعتبر الأراضي أصلاً قابلاً للإهلاك لأن عمرها المفترض غير محدود.

٢٥- تعويضات العاملين: هي مجموع الأجور والمرتبات (قبل خصم الاستقطاعات التقاعدية أو الضرائب) والمزايا النقدية والعينية والاجتماعية المستحقة للعاملين في كافة الأنشطة الاقتصادية.

٢٦- فائض التشغيل الإجمالي: القيمة المضافة بالأسعار الأساسية مطروحاً منها الأجور (تعويضات العاملين) وصافي الضرائب على الإنتاج.

٢٧- فائض التشغيل الصافي: فائض التشغيل الإجمالي مطروحاً منه الإهلاك.

٢٨- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات (الأسر المعيشية): إنفاق العائلات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، بما في ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية.

٢٩- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة: إنفاق الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، والخدمات الاستهلاكية الجماعية.

٣٠- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات: إنفاق هذه الهيئات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية المقدمة للأفراد.

٣١- التكوين الرأسمالي الثابت: قيمة الإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام مطروحاً منها الاستبعادات.

٣٢- التغير في المخزون: هو قيمة المخزون في آخر العام مطروحاً منه قيمة المخزون في أول العام مضافاً إليه صافي التغير في تقويم المخزون خلال العام.

٣٣- طريقة راس (RAS): هي طريقة رياضية تستخدم لإجراء التوازن بين جدولي العرض والاستخدام.

سادساً: الفترة المرجعية:

عام ٢٠١٦/٢٠١٧ للقطاع الحكومي والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والصادرات والواردات، وعام ٢٠١٦ للقطاع الخاص.

سابعاً: مصادر البيانات:

اعتمد تركيب جداول العرض والاستخدام لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ على البيانات التفصيلية للنشرات الدورية التي يصدرها الجهاز حول مختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذلك نتائج بعض المسوح التي يجريها الجهاز مثل: مسح الدخل والإنفاق، ومسح القوى العاملة، إلى جانب بعض البيانات التي تنشرها بعض الجهات المختصة، ومن أهمها:

- نشرة إحصاءات التكاليف وصافي العائد (وزارة الزراعة)
- نشرة تقديرات الدخل الزراعي (وزارة الزراعة)
- الحساب الختامي للدولة الذي تصدره وزارة المالية.
- الميزانيات العمومية للهيئات الاقتصادية.
- ميزان المدفوعات الذي يصدره البنك المركزي.
- الميزانية العمومية للبنك المركزي.

ثامناً: التصانيف المستخدمة:

١- تصنيف وظائف الحكومة (COFOG).

٢- التصنيف المركزي للمنتجات (التنقيح ١,١) (CPC1.١).

٣- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) (ISIC.4).

٤- تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP).

٥- النظام المنسق لإحصاءات التجارة الخارجية (HS ٢٠١٢).

٦- تصنيف المعاملات في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ٢٠٠٨.

٧- تصنيف المتعاملين في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ٢٠٠٨.

٨- دليل ميزان المدفوعات (التنقيح السادس) (BOP6).

وقد تم توحيد التصنيف لجميع الأنشطة المنتجة وفقاً لتصنيف ISIC.4 ، وللمنتجات وفقاً لتصنيف CPC1.1 ، وهوما تطلب الربط بين التصانيف المختلفة لإجراء عملية التحويل المطلوبة من تصنيف لآخر.

تاسعاً: أهم المعالجات:

١- أنشطة الزراعة: تم الاعتماد على بيانات وزارة الزراعة بالإضافة إلى النشرات السنوية للنشاط الزراعي الصادرة عن الجهاز للعام الزراعي ٢٠١٧/٢٠١٦ لحساب الإنتاج بالسعر الأساسي ومستلزمات الإنتاج بسعر السوق والأجور لكل نشاط. ومن الجدير بالذكر انه قد تم تقدير قيمة الإنتاج للحيوانات الحية وتقدير قيمة إنتاج أنشطة الخدمات الزراعية وأنشطة ما بعد الحصاد والتي لا تقدر في نشرات وزارات الزراعة.

٢- نشاط تكرير البترول: وهو يمثل أهمية خاصة ضمن الصناعات التحويلية. وفيما يتعلق بالدعم المقدم للمنتجات البترولية، فقد تم الاعتماد على بيانات وزارة البترول، ونشرات المسح الصناعي بالجهاز، والحساب الختامي للدولة، بالإضافة إلى بيانات وزارة التخطيط. كما تم حساب الإنتاج بالسعر الأساسي، ومستلزمات الإنتاج بسعر السوق مثل بقية مستلزمات الإنتاج في الأنشطة الأخرى. وتظهر هذه المعالجة الدعم الضمني المقدم من الحكومة للمنتجات البترولية.

٣- نشاط الكهرباء والغاز: تم الاعتماد على بيانات النشرة السنوية لإحصاءات الكهرباء والطاقة التي يصدرها الجهاز لسنة ٢٠١٧/٢٠١٦.

٤- إنتاج البنوك: حيث تقدم البنوك نوعين من الخدمات هما:

أ- خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة: تم الاعتماد على تقارير البنك المركزي الشهرية لمعرفة قيمة الودائع لدى البنوك في آخر المدة أو آخر شهر في السنة، وكذلك قيمة القروض، مع معرفة سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، وسعر الخصم بين البنوك، لحساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة (**FISIM**) كالتالي:

الإنتاج المقدر لخدمات الوساطة المالية = [(إجمالي قيمة القروض مضروباً في سعر الفائدة على القروض) مطروحاً منها)إجمالي قيمة القروض مضروباً في سعر الخصم بين البنوك)] + [(إجمالي قيمة الودائع مضروباً في سعر الخصم بين البنوك)مطروحاً منها (إجمالي قيمة الودائع مضروباً في سعر الفائدة على الودائع)].

وهذه الطريقة أدق من طريقة الاعتماد على الفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة، وقد تم توزيع خدمات الوساطة المالية والمقدرة بطريقة غير مباشرة من خلال أنواع القروض والودائع حسب النشاط والقطاع على الأنشطة الاقتصادية المستخدمة لها.

ب- الإنتاج الفعلي للبنوك وهو يشمل عائد الخدمات المصرفية من العمولات، وأرباح وخسائر عمليات بيع النقد الأجنبي والخدمات المصرفية الأخرى.

٥- إنتاج شركات التأمين: تم حساب الإنتاج المقدر لشركات التأمين التي تقوم بتلقي أقساط التأمين واستثمارها ودفع التعويضات للمتضررين كالتالي:

الإنتاج المقدر = الأقساط المحصلة

– التعويضات المدفوعة

+ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

– التغير في الاحتياطيات

أما الإنتاج الفعلي فيتم حسابه كالتالي:

الإنتاج الفعلي = عمولات إعادة التأمين

+ الإيرادات الأخرى

+ الإيجارات المحصلة

٦- إنتاج التأمينات الاجتماعية: تم حساب الإنتاج المقدر للتأمينات الاجتماعية التي تقوم بتلقي أقساط التأمينات الاجتماعية واستثمارها ودفع المعاشات، وقد تم حساب إنتاجها بمنهج التكلفة طبقاً للتوصيات الدولية لنظام الحسابات القومية ٢٠٠٨. كالتالي:

(الاستهلاك الوسيط + تعويضات العاملين + إهلاك رأس المال الثابت + الضرائب الأخرى على الإنتاج – الإعانات الأخرى على الإنتاج)

٨- حسابات الحكومة: تم حساب الإنتاج الحكومي بطريقة مختلفة عن حساب الإنتاج في بقية القطاعات الأخرى، حيث إن الحكومة تقوم بإنتاج الخدمات التي تخدم الأغراض العامة ولا تهدف إلى الربح. وبالتالي فإن قيمة الإنتاج الحكومي لن تكون هي قيمة الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من تقديم الخدمات، ولكن ستكون قيمة ما تم إنفاقه من مصروفات على إنتاج الخدمات العامة (منهج التكلفة). ويتمثل هذا الإنفاق في تعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم التي تدفعها الوحدات الحكومية، وكذلك قيمة الإهلاك (يتم تقديره في الحسابات القومية كنسبة من الأجور لقطاع الحكومة حيث لا تتضمن حسابات الحكومة تقديراً للإهلاك).

٩- تم معالجة هيئة التأمين الصحي على اعتباره أنشطة خدمات صحية وليس تأمين.

١٠-أنشطة الملكية العقارية: تم الاعتماد على بيانات عدد الوحدات موزعة على محافظات الجمهورية من تعداد السكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ الذي نفذه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع إجراء بعض التعديلات بما يتناسب مع الوضع القائم لعام ٢٠١٦. وتم تقدير قيمة الإنتاج لأنشطة الملكية العقارية اعتمادا على متوسطات الإيجارات الشهرية على مستوى المحافظات المحسوبة من بحث الإيجارات الذي نفذه الجهاز لعام ٢٠١٤/ ٢٠١٥.

١١-الإيجارات السكنية الفعلية والمحتسبة: تم الاعتماد على بيانات بحث الدخل والإنفاق العائلي لتقدير قيمة الإيجارات السكنية الفعلية والمحتسبة للأسر المعيشية، وذلك لعام ٢٠١٥.

١٢-هوامش النقل والتجارة: تم حساب كل من هامش النقل والتجارة كما يلي:

(أ) تم الاعتماد على بيانات مسح السياحة لحساب إجمالي هامش النقل من خلال إجمالي الإنتاج لنقل البضائع لكل أنشطة النقل (برى – سكك حديد – مائي – جوى).

(ب) تم الاعتماد على بيانات النشرة السنوية لتجارة الجملة والتجزئة للقطاع العام والخاص لحساب الهامش التجاري للمنتجات، عن طريق تفاصيل المبيعات والمشتريات والتغير في المخزون والعمولة طبقاً للأنشطة الاقتصادية وكذلك تفاصيل المبيعات والمشتريات طبقاً للمنتجات.

(ج) تم توزيع هوامش النقل والتجارة على المنتجات في عمود خاص بكل منهما في جدول العرض للحصول على قيمة هذه المنتجات بسعر المشترى، مع وضع هذه الهوامش بقيمة سالبة أمام الصفوف الخاصة بمنتجات التجارة والنقل، وذلك حتى يتحقق التوازن بين العرض والاستخدام من خدمات النقل والتجارة بسعر المشترى.

١٣-الصادرات والواردات:

أ- **الصادرات والواردات السلعية: تم الاعتماد على قاعدة بيانات التجارة الخارجية بالجهاز وفقاً للنظام المنسق (HS2012)، وتم تحويلها وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات (CPC1.1)، من خلال الربط بين التصنيفين.**

ب- **الصادرات والواردات الخدمية: تم الاعتماد على بيانات ميزان المدفوعات الذي يعده البنك المركزي المصري، وتم وضعها في عمود خاص بالصادرات والواردات الخدمية منفصلاً عن الصادرات والواردات السلعية.**

ج- **مشتريات المقيمين المباشرة في الخارج: تم تقديرها من خلال البند الخاص بالسفر في ميزان المدفوعات وهى تعتبر واردات، حيث أنها تعبر عن قيمة ما أنفقه المقيمون خارج مصر أي في الدول الأجنبية. علماً بأن هذه المشتريات تعالج كواردات وكإنفاق استهلاكي نهائي عائلي ولذلك فإن قيمتها تدرج في عمود الواردات في جدول العرض وفى عمود الإنفاق العائلي في جدول الاستخدام أمام الصف الخاص بها.**

د- **مشتريات غير المقيمين في الداخل: تم تقديرها من خلال البند الخاص بالسفر في ميزان المدفوعات وهى تعتبر صادرات، حيث أنها تعبر عن قيمة ما أنفقه غير المقيمين داخل مصر. ولذلك فإنه قد تم خصم هذه المشتريات من الإنفاق العائلي وإضافتها إلى الصادرات في نفس الجدول أمام الصف الخاص بها، ومن ثم فإن جملة الصف تساوى صفراً. حيث تظهر هذه المشتريات بقيمة سالبة في عمود الإنفاق العائلي وبقيمة موجبة في عمود الصادرات.**

ه- **تم الاعتماد على نتائج مسح السياحة لتوزيع مشتريات المقيمين بالخارج ومشتريات غير المقيمين بالداخل على بنود الإنفاق الرئيسة من السلع والخدمات وإضافة مشتريات المقيمين بالخارج للإنفاق العائلي على مستوى المنتجات وطرح مشتريات غير المقيمين بالداخل من الإنفاق العائلي على مستوى المنتجات وإضافة عمود لمشتريات المقيمين بالخارج لمصفوفة الواردات وكذلك عمود لمشتريات غير المقيمين بالداخل لمصفوفة الصادرات.**

١٤-مصفوفة الضرائب والرسوم الجمركية: تم الاعتماد في تقدير الضرائب والرسوم الجمركية على الحساب الختامي للدولة الصادر عن وزارة المالية، وهى تتمثل في الضرائب على السلع والخدمات، وضرائب التجارة الدولية، والضرائب على الأعمال التجارية، وتم تقسيم هذه الضرائب في جدول العرض إلى:

أ- **الرسوم الجمركية: وهى قيمة ضرائب التجارة الدولية، باستثناء الضرائب على الصادرات، وتم الحصول علي توزيع الرسوم الجمركية على المنتجات والضرائب علي السلع المستوردة من إحصاءات التجارة الخارجية المعتمدة على بيانات مصلحة الجمارك.**

ب- **الضرائب على المبيعات للسلع المستوردة: وهي قيمة ضرائب المبيعات على السلع المستوردة وتم الحصول علي توزيع ضرائب مبيعات السلع المستوردة من إحصاءات التجارة الخارجية المعتمدة على بيانات مصلحة الجمارك.**

ج- الضرائب على مبيعات السلع المحلية: وهي قيمة ضرائب المبيعات على السلع المحلية وتم الحصول علي توزيع ضرائب مبيعات السلع المحلية من إحصاءات التجارة الخارجية المعتمدة على بيانات مصلحة الجمارك.

د- الضرائب الأخرى على المنتجات: وهى عبارة عن إجمالي ضرائب السلع والخدمات ولا تشمل الرسوم الجمركية وضرائب مبيعات السلع المستوردة والسلع المحلية، وقد تم توزيعها وفقاً للمنتجات الموجودة في جدول العرض من خلال التفصيلات الواردة في الحساب الختامي للدولة.

ه- مصفوفة الإعانات على المنتجات: تم الاعتماد في تقدير الإعانات على الحساب الختامي للدولة وفقاً للتقسيم الاقتصادي.

١٥-الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي: تم حساب الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي بالاعتماد على بحث الدخل والإنفاق عام ٢٠١٥، حيث تم عمل ربط بين التصنيف المركزي للمنتجات **CPC1.1** وتصنيف الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات حسب الغرض **COICOP**، بجانب الاعتماد على طبيعة كل منتج من حيث استخدامه كاستهلاك وسيط أو استهلاك نهائي أو تكوين رأسمالي. وقد قدر الإنفاق النهائي لبعض المنتجات كمتمم حسابي في جدول الاستخدام من خلال منهجية التدفق السلعي. ومن ثم هناك فرق كبير بين الاستهلاك العائلي في جدول الاستخدام، وبحث الدخل والإنفاق.

١٦-الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي: يتم حساب الإنفاق الاستهلاك النهائي الحكومي بطريقة غير مباشرة، من خلال قيمة الإنتاج الحكومي مطروحاً منه حصيلة بيع السلع والخدمات والرسوم وهو يعادل إجمالي الإنتاج غير السوقي في الحكومة.

١٧-التكوين الرأسمالي: تم توزيع التكوين الرأسمالي حسب نوع المنتج، وفقاً لكل نشاط.

١٨-التحويل من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشترين: تم تحويل جدول العرض من الأسعار الأساسية إلى أسعار المشترين من خلال إضافة إجمالي هوامش النقل والتجارة وصافي الضرائب والرسوم الجمركية علي المنتجات، وبالتالي نحصل على جملة العرض بأسعار المشترين حتى يتسق مع جدول الاستخدام المقوم بأسعار المشترين.

١٩- تقدير القطاع غير المغطى: تم الاعتماد على بيانات مسح القوى العاملة لتقدير الإنتاج في القطاع غير المغطى إحصائيا لبعض الأنشطة الاقتصادية، حيث تم تقدير الإنتاج باستخدام الفرق بين أعداد العاملين في النشرات المتخصصة لكل نشاط وأعداد العاملين الواردة في مسح القوى العاملة مضروبا في متوسطات إنتاجية العامل الواحد المقدرة من البيانات الواردة في النشرات، بالإضافة إلى الأرقام القياسية لأسعار المنتجين والمستهلكين ،وكذلك الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لبعض الأنشطة في الصناعات التحويلية كما تم تقدير المستلزمات والأجور والبيانات الاقتصادية الأخرى باستخدام النسب والمعاملات الفنية من النشرات المتخصصة. كما تم الاستعانة بمسح الدخل والإنفاق لاشتقاق إنتاج بعض الخدمات باستخدام إجمالي إنفاق الأسر على هذه الخدمات بجانب الاعتماد على منهجية التدفق السلعي خلال عملية التوازن بين جانبي العرض والاستخدام لتقدير الإنتاج المحلى لبعض المنتجات.

٢٠-تم تركيب جداول العرض والاستخدام للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ باستخدام هيكل جداول العرض والاستخدام لعام٢٠١٤ / ٢٠١٥ (مصفوفة المعاملات الفنية).

٢١-تم استخدام طريقة RAS لإجراء عملية التوازن لمصفوفة الاستهلاك الوسيط بعد تخصيص الفروق بين العرض والاستخدام وفقا لكل منتج.

عاشراً: أهم المشكلات:

١- صعوبة تصنيف الضرائب والإعانات حسب المنتج المفروض عليه الضرائب أو المقدم له الإعانات.

٢- صعوبة إعادة تصنيف هوامش النقل حسب نوع المنتج.

٣- عدم الاتساق بين البيانات وذلك بسبب الاعتماد على مصادر مختلفة لجانبي العرض والاستخدام.

٤- صعوبة تقدير الأنشطة غير المغطاة إحصائياً أو التي لديها مصادر بيانات ينقصها الشمول والدقة.

حادي عشر: طرق إتاحة البيانات:

CD – إلكترونياً علي الموقع الإلكتروني للجهاز.

المؤشرات العامة

المؤشرات الإجمالية:

١. بلغ قيمة الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ بالأسعار الجارية ٢٤٢٧ مليار جنيه، حيث بلغ إجمالي الإنتاج بالأسعار الأساسية لنفس العام ٥٠٣٠,٨ مليار جنيه، في حين بلغ إجمالي الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين ١٦٦٧مليار جنيه.

٢. بلغ إجمالي الأجور (تعويضات العاملين) ٧٨٤,٤ مليار جنيه وبلغ إجمالي الإهلاك ٢٠٤,٩ مليار جنيه وبلغ صافي فائض التشغيل ٢٤٩١ مليار جنيه.

٣. بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي ٢٦٩١ مليار جنيه وبلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية ٢١,٩ مليار جنيه في حين بلغ الإنفاق النهائي للحكومة ٣٨٨,٢ مليار جنيه.

٤. بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي ٥١٢ مليار جنيه، في حين بلغ إجمالي الصادرات ٣٧٥,٧ مليار جنيه وبلغ إجمالي الواردات ٥٧٢ مليار جنيه.

٥. بلغ إجمالي الضرائب على مبيعات السلع المستوردة ٦١,٧ مليار جنيه في حين بلغت ضرائب المبيعات على السلع المحلية ٤٢,٣ مليار جنيه وبلغت الضرائب الأخرى على المنتجات ١٠٩ مليار جنيه وبلغ إجمالي الرسوم الجمركية ٣٤,٣ مليار جنيه بينما بلغت قيمة الإعانات على المنتجات ١٨٣,٦مليار جنيه.

مساهمة القطاعات التنظيمية فى القيمة المضافة:

١. بلغ إجمالي القيمة المضافة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ (بالأسعار الأساسية) ٣٣٦٣,٥ مليار جنيه.

٢. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لقطاع المشروعات غير المالية ٢٩١٧,٨ مليار جنيه وهي تمثل ٨٦,٧٥٪ من إجمالي القيمة المضافة.

٣. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لقطاع الحكومة العامة ٣٠١,٦ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٨,٩٧٪ من إجمالي القيمة المضافة.

٤. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) للمشروعات المالية ١٣٥,٤ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٤,٠٢٪ من إجمالي القيمة المضافة.

٥. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) للهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية ٦,٩ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٠,٢١٪ من إجمالي القيمة المضافة.

٦. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة القطاع العائلي الأسر المعيشية ١,٧ مليار جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٠,٠٥٪ من إجمالي القيمة المضافة.

مساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة:

١. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة الصناعات التحويلية حوالي ٥٧٠,٢ مليار جنيه وهي تمثل ١٦,٩٪ من إجمالي القيمة المضافة.

٢. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ٥٠٦,٩ مليار جنيه وهي تمثل ١٥٪ من إجمالي القيمة المضافة.

٣. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة الزراعة والحراجة والصيد ٣٩٨,٣ مليار جنيه وهي تمثل ١١,٨٪ من إجمالي القيمة المضافة

٤. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر ٢٨٤,٨ مليار جنيه وهي تمثل ٨,٥٪ من إجمالي القيمة المضافة.

٥. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة النقل والتخزين حوالي ٢٣٥,١ مليار جنيه وهي تمثل ٧٪ من إجمالي القيمة المضافة.

٦. بلغت القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية) لأنشطة التشييد والبناء ١٩٥,٧ مليار جنيه وهي تمثل ٥,٨٪ من إجمالي القيمة المضافة.